

العنوان:	دور الجهاز المصرفي في التمويل والاستثمار
المصدر:	مجلة المدير العربي
الناشر:	جماعة الإدارة العليا
المؤلف الرئيسي:	سلطان، فؤاد
المجلد/العدد:	ع 80
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1982
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	61 - 64
رقم MD:	67164
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الخدمات المصرفية، مصر، التنمية الاقتصادية، خطط التنمية، التخطيط الاقتصادي، البنوك، الميزانية، الانفاق العام، الأحوال الاقتصادية، الاستثمار، تمويل المشروعات، القطاع الخاص، أسعار الصرف
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/67164

دور الجهاز المصرفي في التمويل والاستثمار

الدكتور

فؤاد سلطان

رئيس بنك مصر ايران للتنمية

النقدى الفعال داخل هذا المجتمع وأنه عندما يحدث هذا الارتفاع المستمر في الأسعار ، نواجه في نفس اليوم بعناوين كبيرة في الجرائد بأن الدولة تعمل على تجميد الأسعار . اذمستحيل أن نضع جنديا على كل جندي للحراسة ولكن يجب أن نكون عمليين بأن نقول اذا لم تكن هناك وسائل لمواجهة احتياجات التمويل الخاصة بالميزانية العمامة فان هذا سينعكس في شكل ارتفاع مستمر في الاسعار وتخفيض في الدخل الحقيقى للأفراد وبالذات الطبقات العاملة . وكما ذكر الدكتور صلاح حامد فانها تظل بالاستهلاك وبالاستثمار وباتجاه الموارد الى الاستثمارات الجديدة وتذهب الى الاستثمارات التي لديها عائد مادي كبير نسبيا اذا ما قورن بالقطاعات الأخرى .

أبدأ بتقديم الشكر الجزيل على هذه الدعوة التي أشرف بها سنويا برغم أنني لست من خريجي المعهد الا أنني أسعد دائما لأن أدعى لهذا الاجتماع السنوى للقاء وللحوار عن الموضوعات العمامة وخاصة في مجال التمويل والاستثمار التي تدور في ذهننا جميعا .

اننى سأبدأ بملحوظتين جاءا في حديث الدكتور صلاح حامد عندما تحدث عن أن العجز الاجمالي ٤٨٤٥ والعجز الجارى ١٥٠٠ فاننى أرى ضرورة التفرقة بين العجز الناتج عن عمليات جارية وبين العجز الاستثمارى لأن العجز على المستوى الجارى هو نقطة الاختلال التي تنعكس باستمرار على التضخم الحالى الموجود في مصر .

الزيادة في حجم وسائل الدفع :

وهناك بعض الأرقام التي استخرجت من احصائيات البنك المركزى وعن معدل الزيادة في حجم وسائل الدفع في المجتمع . ان معدل الزيادة في حجم وسائل الدفع كانت من ٣٥ ٪ الى ٣٦ ٪ في خلال الستة أشهر الأخيرة ومن خلال بيان الجهاز المركزى زادت وسائل الدفع بمفردها من يونية حتى ديسمبر ما بين ٢٦ ٪ أى بمعدل سنوى ٥٢ ٪ في الوقت الذى يزداد فيه النمو الاقتصادى للمجتمع بـ ٩ ٪ الى ١٠ ٪ في أحسن الظروف . وهذا يعنى أن كل وسائل الدفع الزائدة والتي في أيدينا جميعا من الضرورى أن تنعكس على مستوى الأسعار بما فيه أسعار الصرف الأجنبى لأن السلعة أو الدولار ما هي إلا أداة للوفاء باحتياجات الطلب

وان السبب في ارتفاع العائد المادى هو أن سعر هذا المنتج محرر وليس خاضعا للتسيرة الجبرية في حين أنه لا يمثل ضرورة أو حاجة قومية وتصبح النتيجة أننا أسأنا استخدام الموارد واننى أرى أن يكون قد حان الوقت لأن تتبع الدولة السياسة النقدية السليمة التي تعمل على الوصول الى التوازن الداخلى وبدون هذا فسنتقل نسر في حلقة مفرغة من اختلال داخلى ينعكس على اختلال آخر خارجى .

عجز ميزان المدفوعات :

ان ميزان المدفوعات من خلال بيانات البنك المركزى وصل العجز فيه في خلال السنة اثنى عشر الأخيرة لعجز قدره ٩٦٥ مليون جنيه في حين انه في

لمحاولة القضاء على الاختلال الكبير الحالى الناجم عن نقص الانتاج كما وكفاية .

قد يكون هذا هو أساس سياسة الانفتاح التى نادى به الدولة فى سنة ١٩٧٤ حيث عملت على أساس تشجيع المبادرة الفردية سواء كانت على المستوى المحلى أم على المستوى الخارجى مع تحسين العلاقات الخارجية مع الدول المجاورة والدول العديدة لتشجع على مزيد من التدفقات المالية المصحوبة بالخبرة والمعرفة . ان الهدف من زيادة التدفقات المالية هى محاولة سد عجز المدخرات المحلية عن مواجهة الاستثمار ونفس الكلام عن الموازنة العامة فاذا كان هناك عجز فيمكن تحويله بموارد حقيقية تساعد فى سد الاحتياجات النقدية التى ستصاحب الاتفاق الحكومى اما عدم وجود موارد حقيقية تصاحب الاتفاق الحكومى فالنتيجة أنها تنعكس باستمرار على الارتفاع فى الأسعار وهذا هو الهدف من سياسة الانفتاح .

بنوك القطاع الخاص :

ان من أوائل القطاعات التى بادرت بتأسيس الشركات المشتركة هو الجهاز المصرفى والآن لدينا حوالى ثمانون بنكا والخطأ الذى وقعنا فيه كسلطة أمرة من ناحية هذه التراخيص أنها لم تفرق بين البنك التجارى والبنك الاستثمارى ومن أغلب البنوك التى دعيت الى العمل فى مصر كلها بنوك تجارية بطبيعتها وكان المتصور أن البنك الأجنبى سيأتى ومعه الأموال طويلة الأجل من الخارج التى ستساعده على الاستثمار وقطعا هذا لا يحدث لأنه عندما سمح لهذه البنوك أن تبدأ بمبالغ لا تتجاوز سوى مليون أو مليونين وهذا لا يكفى سوى لاقامة المبنى الخاص بها والايجار .

لقد نجحت كل هذه البنوك تحت اسمها الكبير فى أن تستقطب حجما كبيرا من الودائع بالعملات الحرة ولكن هذه الودائع يمتلك المصريون منها حوالى ٩٠٪ وصاحب الوديعة يضعها لمدة شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر ولا يستطيع البنك أن يربط هذه الودائع فى استثمارات طويلة الأجل والا تعرض للمساءلة أمام صاحب الوديعة خاصة وأن هذه البنوك تتعامل فقط بالعملة الأجنبية ولا

سنة ١٩٨١/٨٠ كان العجز ٨٢٣ مليون جنييه وفى سنة ١٩٧٨ كان ٧٢٨ اذا فى سنة ١٩٨١ العجز فيها كان ١٧٠٠ مليون وهذا يعكس من ناحية أخرى الاختلال الداخلى نتيجة لزيادة حجم السيولة المحلية وهذه ملاحظة وأرى أنها واجبة الأخذ فى الاعتبار .

اننى أرى لو أن صافي العجز الجارى الذى وصل الى ١٥٠٠ قد حاولت الدولة القيام بتدبيره من خلال اقتراض حقيقى داخلى ولو سينتج عنه أثر تضخمى الا أن هذا الأثر التضخمى سيكون أقل بكثير جدا من أن يقترض من الجهاز المصرفى ، فالمفروض أن الدولة تدفع سعر الفائدة العالى للمدخرين بحيث تجتذب جزءا من هذه السيولة المرتفعة الموجودة لدى الجهاز المصرفى لتغطية العائد والأثر التضخمى فى هذه الحالة طبعا أقل وهذا ومقال لكل النظريات الاقتصادية التى تقول « ان التضخم لا يأتى الا بزيادة حجم النقود فقط أو زيادة حجم النقود مصحوبا بارتفاع نسبة دورانها » . فلو كانت الدولة تقترض من أسواق المال المحلية أو من الأسواق الخارجية عن طريق الجهاز المصرفى الموجود لديها المكون من ثمانين بنكا يستطيع أن يقيم lens sendecated خارجية ويقترض بعملات أجنبية والتي ستتحول الى جنهات مصرية عن طريق البنك المركزى فهذا أولا يدعم الاحتياطيات وفى نفس الوقت به زيادة موارد الدولة من العملة الأجنبية بما يسمح بتغطية هذه الاحتياجات .

مميزات الاقتصاد المصرى :

ان الاقتصاد المصرى يتميز بأنه يحتوى على عناصر عديدة ذات مستويات وخبرات مختلفة وله مصالح مشتركة متباينة ويصعب على أى سلطة مركزية أن تنزل الى التخطيط على مستوى الفرد أو الوحدة لتوجيه الموارد وإنما يتعين أن تنمى من القدرات الذاتية التى تستطيع أن تأخذ هذا القرار وهذا لن يتحقق الا من خلال شيئين :

١ - مزيد من القطاع الخاص ، ٢ - تحرير القطاع العام . ليصبح الاثنان معا على قدم المساواة وعلى أن يكون صاحب القرار هو المتحكم فى المال المتاح له وهذا هو المبدأ الذى اؤمن به كأساس

العام الجارى اصداره ، أم قانون الاستثمار أن يفصل منه الاعفاء الضريبي فيجب أن يكون الاعفاء الضريبي واردا فقط في قانون الضرائب وأن يكون موضوعي . بمعنى أنه عندما تتعرف الدولة على قطاع معين سواء كان قطاع انتاجي أو منطقة جغرافية معينة في حاجة الى تنمية تستطيع أن تصدر الاعفاء الضريبي اللازم لكافة المشروعات التي تعمل في هذا القطاع أو المنطقة الجغرافية المطلوب دعمها وهذا التكنيك هو السائد في كل دول العالم ففى الدول الصناعية المتقدمة نجد أن الاعفاء الضريبي يوجه لقطاع معين ولقد اتبعنا هذا النظام في أوائل السبعينات وقبل الانفتاح عندما صدر قانون السياحة رقم (١) الذى أعطى الفنادق الاعفاءات الضريبية والجمركية وكان هناك نقص كبير في عدد الفنادق وأدى هذا القانون الى ازدياد التدفقات المالية الخاصة بقطاع السياحة لاقامة الفنادق .

من المفروض أن قانون الضرائب يوجه نفسه الى احتياجات المجتمع من خلال المسح الاقتصادي للقطاعات المختلفة فإنه يستطيع أن يتعرف على احتياجات المجتمع وبذلك نقضى على البيروقراطية الغريبة الشكل التى في قطاع الاستثمار . فالآن لى نحصل على موافقة استثمارية نرى الأمرين .

النقطة الثانية - التى يعانى منها القطاع الخاص وهى عدم الحماية للصناعة . كما أرجو فيما يختص بالضرائب أن يطلب وزير المالية من هيئة الاستثمار ولديها البيانات العديدة عن ناتج أعمال شركات الاستثمار التى دخلت في مجال الانتاج خلال السنوات الماضية والتي لم يحقق أحدها ربح أكثر من ٦٪ الى ٧٪ ما لم تكن هناك خسائر كبيرة ومن هنا لا ننظر الى بنك يربح بنسبة ١٠٠٪ وأعمم هذه النتيجة على كل قطاع الاستثمار ، فالمفروض أن الصناعة تحتاج الى حماية موضوعية . بمعنى ربط الجمارك التى تستحق على السلع البديلة المستوردة بالخارج بسلم تنازلى حتى لا يضر المستهلك النهائى للسلع فلا يجب أن نعطي المصنع الحماية في بداية حياته بشرط أن يصل الى قيمة مضافة معينة في خلال ثلاث أو أربع سنوات تتناقص بمدها نسبة الحماية حتى يستطيع أن يخدم الانتصا

تتعامل بالجنيه المصرى ولا يوجد في مجتمعنا ما يسمى بالمقرض الأخير والذى يقوم به البنك المركزى بالنسبة للودائع والاقراض بالجنيه المصرى ويستطيع أن يخصص أدوات الائتمان التى منحها البنوك للمقرضين وعند الحاجة يستطيع أن يخصصها . أما البنك الذى يتعامل بالعملة الأجنبية فقط فلا يستطيع أن يجد داخل هذه السوق مقرضا أخيرا يستطيع أن يلجأ اليه في سد احتياجات السيولة . . ومن هذا المنطلق نجد أن هذه البنوك ركزت عملياتها على أعمال تجارية .

ولو أننا كنا قد طلبنا من كل بنك أن يبدأ برأسمال قوى وليكن عشرين مليون دولار كنا قد ضمنا حجما من المال وحجما من الموارد المالية طويلة الأجل المتاحة للبنك تمكنه من أن يكون أكثر agresinseve في التعرف على فرص الاستثمار ولا ننادى بالعودة في هذا المجال ولكن يتعين أن يقوم البنك المركزى بدوره بترشيد البنوك في أن يصدر التوجيهات من حين لآخر بأن تعمل على اقامة محفظة استثمارات متوسطة وطويلة الأجل وأعتقد أن هذا المدخل هو الذى نستطيع أن ندخل منه للبنوك التجارية الحالية وهذا ما حدث في العالم الغربى كله فمذ أيام الثورة الصناعية ألزم البنوك التجارية أن تبدأ تدريجيا في أن تستثمر بعضا من الودائع قصيرة الأجل في محفظة الأوراق المالية من خلال أسواق المال الأجنبية .

مشكلات الاستثمار في مصر :

أما بالنسبة لمشكلات الاستثمار الحالية . . فلقد تحدث الدكتور صلاح حامد عن الضرائب وعن الاعفاءات الضريبية بأنها أكثر من اللازم وفي الحقيقة أنها كذلك بالنسبة لقطاع الخدمات الذى يحقق أرباحا وبخاصة قطاع البنوك الذى يحقق أرباحا بنسبة ١٠٠٪ في السنة إذا فكان من المفروض ألا يحصل هذا القطاع على كل هذا الاعفاء على قدم المساواة مع قطاع الصناعة الذى يعانى الأمرين حتى يستطيع أن يقف على قدميه وتنقضى الخمس سنوات الأولى قبل أن يستطيع أن يحقق أى ربح يعتد به أو يوزع عائدا على المستثمر .

ان التصور السليم في هذا الموضوع أن قانون الشركات سواء المساهمة ، أم شركات القطاع

البتروال والقطن والسلع التقليدية فنبداً نحرر ونجمع السوق الموازية والسوق الحرة ، وأمامى رقم بسيط يبين ما مدى التناقض الذى حدث فى القرارات الاقتصادية فى الستة أشهر الأخيرة من عام ١٩٨١ أدت الى هبوط كبير جدا فى أرقام متحصلات العملة الأجنبية الخاصة بتحويلات العاملين بالخارج حيث وصل البنك فى الستة أشهر الأولى ٣٥١ مليون جنيه نقدى وفى الستة أشهر التالية وصلت الى ٣٠٠ مليون ، والعينى فى الستة أشهر الأولى ٦٥١ انخفضت الى ٤٧٣ فى الستة أشهر الثانية ، وبعض الذين أصدروا هذه القرارات قال ما كان يأتى عينا فسيأتى نقدا ولكن ما حدث خلاف ذلك فانخفض العينى والنقدى .

فالمطلوب استقرار السياسة الاقتصادية لاعطاء الطمأنينة الى العاملين فى الخارج والتي تشكل تحويلاتهم ٢٥٪ من جملة المتحصلات النقدية حيث أن المتحصلات النقدية الآن ٧ آلاف مليون جنيهه بعد أن كانت منذ أربع سنوات ٣ آلاف مليون جنيهه .

أما بالنسبة لحجم الدين الخارجى فما زال حجمه مناسب بالنسبة لمصر لأنه فى أرقام سابقة كان يقال عندما يكون الدين ٥ آلاف مليون فانه يمثل ٢٥٠٪ من المتحصلات الجارية ولكن الآن حجم الدين يقدر بـ ١٥ ألف مليون دولار ولدينا متحصلات ٨ آلاف مليون جنيه أى بنسبة ١٧٠٪ من حجم المتحصلات اذا هذه الظاهرة صحية ما دام الاقتراض يوجه الى احتياجات استثمارية منتجة .

وهناك معيار آخر وهو معيار العائد الاقتصادى والتفرقة بينه وبين العائد المادى فاذا كان للمشروع عائد اقتصادى مقيد وعائد عادى ضعيف تستطيع الدولة من خلال اعفاءات جمركية واعفاءات ضريبية أن تحسن من العائد المادى حتى يقبل المستثمر على هذا الاستثمار .

وكذلك بالنسبة لنظام الازدواج السعري القائم بالدولة وهو أن يقوم كل مستثمر أجنبى كبير عندما يجد نفسه أنه سينتج سلعة تنتجها نفس الدولة وكفاءة منخفضة ولكن تتحمل الدولة خسائر جمة فى مقابل هذا الانتاج ، كيف له أن يدخل ويفامر ويخضع لنفس الشروط وقد يؤدي الأمر الى خروجسه من السوق لا بسبب كفاءة فنية وانما بسبب قرارات ادارية أجهفت باحتياجاته .

ومن ناحية سعر الصرف فعندما نجد أن سعر الصرف فى السوق الحر من ١٠٥ الى ١١٠ والسعر الرسمى ٨٤ ونطلب من المستثمر أن نقيده استثماراته بـ ٨٤ قرشا ، فمعنى هذا أنه يخسر ٢٥٪ الى ٣٠٪ منذ أول دخوله السوق وليس هذا فقط بل أن عائد الاستثمار سنعود لثرائه فى السوق بـ ١٠٥ مما سيؤدي الى خسائر أخرى بنسبة ٢٥٪ الى ٣٠٪ والمفروض أن سعر السوق هو الذى يتحكم فى هذه العملية ، فاذا كان سيؤدي هذا الى ارتفاع كبير فى معدل التضخم فاننا سنترك مجمع البنك المركزى كما هو الذى يغطى احتياجات السلع الرئيسية باستخدام حصيلة قناة السويس وعائد

وهو المطلوب

ألفت الحكومة لقب وكيل وزارة بعد ما سطت كل فئات العاملين بالشركات والهيئات على هذا اللقب ، وشارك فى هذا للأسف معظم الصحف والمجلات ... هناك تعدد آخر على لقب الوزير ... هل يكون الحل فى الغاء اللقب ... وبدل وزير العدل نقول ناظر الحقائق ... وناظر المالية ... وناظر الخارجية مثلا ...؟! من المؤكد أن السادة المحافظين ورؤساء الأجهزة سوف يعترضون على التسمية الجديدة ، فلن يقبل السيد الوزير محافظ بورسعيد أو السويس أو المنيا مثلا أن يلقب بالسيد ناظر بورسعيد أو السويس أو المنيا ...!! وفى كل محافظة لا أقل من مائة ناظر ومدير للشئون التعليمية بدرجة وكيل وزارة ... !!